

# غلاء البنزين يفضح الحكومة: كجوك يبيع وهم المرتبات والصالحي يناور بمعاشات على الورق



الأربعاء 11 مارس 2026 05:30 م

كشف قرار رفع أسعار البنزين والغاز مرة جديدة حجم الفجوة بين خطاب الحكومة وواقع الناس الزيادة لم تتوقف عند محطات الوقود انتقلت فوراً إلى المواصلات والسلع والخدمات  
ثم خرج وزير المالية أحمد كجوك ليتحدث عن زيادة مرتبات قريبة قال إنها ستفوق التضخم بأرقام مؤثرة ومطمئنة بالتوازي عاد النائب محمد الصالحي ل طرح مشروع قانون يرفع الحد الأدنى للمعاشات إلى 7000 جنيه  
هكذا قدمت السلطة وعوداً جديدة بعد صدمة سعرية جديدة  
لكن المشكلة أن الحكومة نفسها هي التي أطلقت موجة الغلاء، ثم عادت لتعرض مسكنات لا تمس أصل الأزمة، بينما تُترك الفئات الأفقر بين نار الأسعار وهم التعويض

## كجوك يبرر الصدمة وعود المرتبات لا تساوي موجة الغلاء

بدأ الغضب من تقدير واضح لدى قطاعات واسعة بأن رفع أسعار الوقود سيفجر زيادة عامة في تكلفة الحياة الكاتب الصحفي رضوان الرياتي لخص هذه الفجوة حين هاجم وزير المالية بعد قرار زيادة أسعار البنزين والغاز، وقال إن أي زيادة في المرتبات لن تفعل شيئاً إذا كانت الأسعار قد سبقتها وانهمتها، وسأل بوضوح عن مصير العاملين في القطاع الخاص وأصحاب المعاشات الذين لا تشملهم وعود الحكومة بنفس القدر

بعد قرار الزيادة الكبيرة في أسعار البنزين والغاز وبالتبعية أسعار كل السلع ووسائل النقل والمواصلات وهو الإجراء الذي فرضه علينا صندوق النقد الدولي ..خرج علينا وزير المالية يبشر الموظفين بزيادة المرتبات قريباً والله ..ياسيادة الوزير ..لو الزيادة أصبحت ضعف المرتب مش ها تعمل حاجة... [pic.twitter.com/8lpsQxfiAq](https://pic.twitter.com/8lpsQxfiAq) — رضوان الرياتي (@March\_10, 2026) [radwanelzayaty](https://radwanelzayaty)

هذه النقطة تضرب قلب خطاب الحكومة الزيادة المرتبات في الجهاز الإداري قد تتحول إلى دعاية سياسية لو جاءت بعد موجة تضخم جديدة

لأن الزيادة في الدخل الاسمي لا تساوي بالضرورة تحسناً في القدرة الشرائية بل قد تصبح مجرد رد متأخر على خسارة وقعت بالفعل وهذا ما يجعل حديث كجوك عن "أرقام مؤثرة ومطمئنة" أقرب إلى محاولة لامتناس الغضب من كونه معالجة اقتصادية متماسكة

أحمد كجوك قال إن الزيادة في المرتبات ستفوق معدلات زيادة التضخم، وإن فيها انحياناً لقطاعات الصحة والتعليم لكن هذا الكلام يظل وعداً سياسياً إلى أن يظهر في أرقام نهائية، والأهم إلى أن يُقاس أمام الزيادة الحقيقية في المواصلات والغذاء والإيجارات والخدمات، لا أمام متوسطات حكومية عامة كثيراً ما تخفي الفروق القاسية في معيشة الفقراء

أحمد كجوك وزير المالية في حكومة #السياسي:

"الزيادة في المرتبات ستفوق معدلات زيادة التضخم بأرقام مؤثرة ومطمئنة وفيها انحياناً لقطاعات الصحة والتعليم بشكل عام!" [pic.twitter.com/7qotw5OiwD](https://pic.twitter.com/7qotw5OiwD)

— قناة الشعوب الفضائية (@March\_10, 2026) [AlshoubBreaking](https://AlshoubBreaking)

كما روّج أحمد موسى لما سماه “بشرى عاجلة” عن زيادة المرتبات تعلنها الحكومة يوم الأحد المقبل، غير أن المشكلة لم تعد في توقيت الإعلان، بل في صدقية المنطق كله. الحكومة ترفع التكلفة على المجتمع أولاً، ثم تتحدث عن زيادات لاحقة لبعض الفئات، وكأنها تمنح الناس تعويضاً من جيوبهم هم بعد أن سحبت منهم أكثر مما سعيده.

بشرى عاجلة للمواطنين عن زيادة المرتبات تعلنها الحكومة الأحد المقبل. أحمد موسى يكشف التفاصيل #صدى\_البلاد #على\_مسئوليتي  
[pic.twitter.com/qAt4x5QtVS](https://pic.twitter.com/qAt4x5QtVS)  
— صدى البلاد (@March\_10\_2026) baladtv

الاقتصادي عبدالعزيز الصعيدي وضع المسألة في إطارها الأوضح، قال إن زيادة سعر الوقود تعني زيادة الأسعار كلها ودخول الاقتصاد في موجة تضخمية جديدة، ثم ارتفاعاً في سعر الفائدة وتكلفته على الموازنة، وزيادة في الأجور والحزم الاجتماعية وتكلفة المشروعات الحكومية الضخمة. بهذا المعنى لا تبدو الحكومة وكأنها تحل أزمة، بل وكأنها تدير حلقة مفرغة تدفع ثمنها الفئات الأضعف أولاً.

لا اعتقد ان هناك استفادة لان زيادة سعر الوقود يؤدي إلى زيادة الاسعار كلها و موجة تضخمية جديدة .....وبالتالي زيادة سعر الفائدة وتكلفته علي الموازنة وزيادة الاجور والحزم الاجتماعية وزيادة تكلفة المشروعات الحكومية الضخمة الجاري تنفيذها ..التوقيت غير مناسب. المهم انه في حالة انتهاء...  
— ABD EL AZIZ EL SAIDY (@saidy\_abd) March 10, 2026

### الفقراء خارج الحسابات والقطاع الخاص والمعاشات في الهامش

ما يزيد الغضب أن الحديث الرسمي عن المرتبات يخص شريحة محددة، بينما يترك ملايين العاملين في القطاع الخاص وأصحاب المعاشات في المنطقة الرمادية. هؤلاء يواجهون نفس أسعار المواصلات ونفس أسعار السلع ونفس تكلفة المعيشة، لكنهم لا يحصلون على نفس التعويضات. ذلك لم يكن سؤال رضوان الزياتي عن العاملين في القطاع الخاص وأصحاب المعاشات سؤالاً عابراً. كان سؤالاً عن العدالة نفسها، وعن حكومة تصنع الأزمة ثم توزع الوعود بشكل انتقائي.

على مواقع التواصل خرجت أصوات أكثر غضباً. إحدى المغردات، جيحي، هاجمت السلطة مباشرة وقالت إن الشعب هو الذي يدفع ثمن رفاهية الحكم وقصوره ومواقبه ومصايفه وطائراته ومهرجاناته. هذه اللغة تعكس حالة احتقان شعبي تتجاوز الاقتصاد إلى الإحساس بالتمييز الفج بين من يقررون ومن يدفعون الكلفة.

كفاية كذب بقى كفاية كذب الشعب هو اللي بيدعم رفاهيتكم وقصوركم ومواكبكم ومصايفكم وطيارتكم ومهرجاناتكم انتوا بتحققوا أحلامكم السفيهة على حساب دم الشعب  
<https://t.co/lfVDpOHm8s>  
— GiGi (@Gelan\_G2530) March 10, 2026

وفي مقطع متداول ظهرت فتاة تستغيث من غلاء المواصلات وضعف المرتبات وصعوبة تغطية المصاريف اليومية. هذا المشهد الصغير أكثر تعبيراً من كل بيانات الحكومة. لأن أثر البنزين لا يُقاس فقط في سعر اللتر، بل في الطريق إلى العمل، وفي فاتورة الطعام، وفي قرار الأسرة هل تؤجل شراء الدواء أم تسدد أجرة الميكروباص.

فتاة تستغيث بسبب غلاء المواصلات ونقص المرتبات، مؤكدة صعوبة تغطية مصاريف المعيشة اليومية  
[pic.twitter.com/aLW9OhLNHG](https://pic.twitter.com/aLW9OhLNHG)  
— شبكة رصد (@March\_10\_2026) RassdNewsN

مدحت نافع قدم توصيفاً اقتصادياً مباشراً لهذه السلسلة. قال إن صدمة المحروقات الحالية سترتفع معها كل الأسعار بنسب متفاوتة، وإن صدمة الدولار ستمر أيضاً إلى غالبية السلع والخدمات، فضلاً عن الأثر التضخمي لأي حزمة نقدية لدعم الفقراء، والأثر الركودي لرفع الحد الأدنى للأجور. هذا يعني أن الحكومة لا تواجه مجرد بند في الموازنة. هي تواجه أزمة مركبة، لكنها ما زالت تبيع للناس نصف الحقيقة فقط.

صدمة المحروقات الحالية سترتفع معها كل الأسعار بنسب متفاوتة وصدمة الدولار ستمر أيضاً إلى غالبية السلع والخدمات ناهيك عن الأثر التضخمي لأي حزمة نقدية تطلقها الحكومة لدعم الفقراء والأثر الركودي لرفع الحد الأدنى للأجور  
— Dr. Medhat Nafei مدحت نافع (@March\_10\_2026) DrMnafei

الصالحى يطرح معاشات على الورق وحكومة الأزمة تبحث عن مخرج دعائي

في خضم الغضب عاد النائب محمد الصالحي لطرح مشروع قانون يرفع الحد الأدنى للمعاشات إلى 7000 جنيه مع إعادة تسوية المعاشات الحالية وربطها مستقبلاً بالحد الأدنى للأجور الصياغة تبدو جذابة وتتحدث عن العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية والتمويل من الخزانة العامة وعوائد استثمار أموال التأمينات لكن المشكلة أن هذا الطرح جاء في توقيت تبدو فيه السلطة كلها تحت ضغط الغلاء، ما يجعله أقرب إلى مناورة سياسية منه إلى مسار تشريعي مضمون وممول بوضوح

رابط متداول تناول قصة رفع الحد الأدنى للمعاشات إلى 7000 جنيه، لكن المتداول حتى الآن هو حديث عن مشروع وتحركات، لا قرار نافذ ملزم يغيّر واقع أصحاب المعاشات فوراً والفجوة هنا مهمة لأن ملايين الأسر لا تعيش على مشروعات قوانين، بل على دخل شهري يتآكل كلما ارتفع سعر البنزين

رفع الحد الأدنى للمعاشات إلى 7 آلاف جنيه ما القصة؟ #مزيد [pic.twitter.com/yvIUBRsIGu](https://pic.twitter.com/yvIUBRsIGu)  
— مزيد - February 26, 2026 (@MazidNews)

الخبير الاقتصادي عبدالعزيز الصعيدي يلفت الانتباه إلى نقطة تمويلية حاسمة كل زيادة في الأجور أو الحزم الاجتماعية أو التزامات الموازنة تأتي في لحظة تضخم وارتفاع كلفة تمويل وهذا يجعل السؤال عن مصدر الأموال سؤالاً مركزياً أما دمدحت نافع فيشير إلى أن تمرير صدمة المحروقات والدولار إلى الأسعار سيبتلع جزءاً كبيراً من أي زيادات نقدية وبين التحليلين يظهر مشروع الصالحي كعنوان مناسب للاستهلاك السياسي، لكنه لا يقدم ضمانة فورية لأصحاب المعاشات الذين يواجهون الغلاء الآن لا بعد دورة تشريعية طويلة

المحصلة أن الحكومة فجرت صدمة سعرية جديدة، ثم خرج وزير ماليتها لبيع وعد المرتبات، وظهر نائب بوعود معاشات لم تتحول إلى حق نافذ أما المواطن فبقي في مكانه نفسه يدفع أكثر في البنزين والمواصلات والسلع ويسمع أكثر عن زيادات قد تأتي وقد لا تأتي هذه ليست سياسة حماية اجتماعية هذا نقل مباشر لفاتورة الأزمة إلى الناس، ثم مطالبتهم بالتصديق لعود التعويض